بدائل النفط روافد لا تنضب

تؤكد عبارة «سنحتفل بتصدير آخر برميل نفط في 2050» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في كلمته بالقمة الحكومية عام 2015، عمق رؤية ورسالة القيادة الرشيدة نحو إعداد جيل يعتمد على اقتصاد متنوع قادر على المنافسة والتواجد بقوة ضمن اقتصاديات العالم المتقدم، فيما يتواصل العمل وفق خطط واستراتيجيات طويلة الأمد لتحقيق هدف رفاهية المواطن والمقيم على أرض الإمارات من خلال رؤى وبرامج ومبادرات قابلة للتنفيذ من أجل تهيئة المزيد من القطاعات غير النفطية من أجل تنويع الاقتصاد، عبر بدائل غير نفطية تشكلت روافدها في الإمارات وتحتاج مزيداً من التعميق وصولاً للمحافظة على النمو ورغد العيش على أرض الإمارات، وصولاً إلى اقتصاد مستدام، وتبرز في مقدمة تلك الروافد كل هياكل المعرفة القادرة على ديمومة النهضة.

وتتطلب المرحلة المقبلة مضاعفة الجهود وتركيز الخطط على الطاقات البديلة واقتصاد المعرفة، خصوصاً وأن الإمارات قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، وهو ما يستدعي البناء عليها في خطط تصميم الخمسين سنة المقبلة، وصولاً إلى المئوية بامتلاك مفاتيح المعرفة وتأهيل الأجيال لإنتاجها، وربط العقول المبدعة والمبتكرة ضمن عجلة التنمية، من خلال إقامة المشروعات الحيوية والمتطورة التي يمكنها أن توسع من القاعدة الإنتاجية والاقتصادية، لا سيما وأن الوصول إلى اقتصاد وطني متنوع يحقق مصادر للدخل ويضمن ديمومته وعدم تأثره بالأوضاع الاقتصادية العالمية وتقلبات الأسواق، يستلزم من الجهات الحكومية والمجتمعية التفاعل مع مبادرات الدولة وترجمتها على أرض الواقع.

التنوع منهج عمل

تتبنى دولة الإمارات التنوع منهج عمل عبر زيادة الاعتماد على القطاع غير النفطي، حيث زادت من حجم استثماراتها على قطاعات مختلفة مثل: الطاقة المتجددة والفضاء والتكنولوجيا، حتى تكون مستعدة للاحتفال بتصدير آخر برميل نفط.

600 مليار درهم استثمارات الدولة لتلبية الطلب على الطاقة حتى 2050

50 ملياراً استثمارات «محمد بن راشد للطاقة الشمسية» حتى 2050

52 ملياراً إجمالي استثمارات «مصدر» في أكثر من 30 دولة

77.2 ملياراً الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2.2 مليار استثمارات محطة «شمس 1» بطاقة 100ميجاواط

3.2 مليارات تكلفة مشروع «نور أبوظبي» بطاقة 1.17 جيجاواط

90 ملياراً استثمارات لبناء محطة «براكة» النووية

ميزات تدعم التنوع:

01 موقع استراتيجي
02 احتياطيات مالية قوية
03 صناديق سيادية
04 بيئة اقتصادية واعدة
05 انفاق حكومي مستمر
06 استراتيجيات وخطط للتنويع
07 مناطق حرة

البيان
غرافيك: محمد أبوعبيدة

12 مؤشراً تقيس الأداء الاقتصادي:

01	نسبة نمو الناتج غير النفطي	07	نسبة التوطين في القطاع الخاص
02	نصيب الفرد من الدخل القومي	08	نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج
03	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي	09	المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية
04	مؤشر التنافسية العالمي	10	مؤشر الابتكار العالمي
05	نسبة المواطنين العاملين من إجمالي القوى العاملة	11	نسبة العاملين في مجال المعرفة في الدولة
06	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	12	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج

رؤى وأفكار

01 دعم مناهج دراسية تركز على الابتكار
02 إعداد جيل للتعامل مع فرص المستقبل
03 الاستمرار في تطوير بيئة الأعمال
04 تطوير الاتصالات والبنية التكنولوجية
05 توفير الدعم المادي لروّاد الأعمال
06 دعم مشاريع الطاقة المتجددة والبديلة
07 إطلاق مبادرات لدعم ريادة الأعمال
08 إبراز مكانة الإمارات أمام المستثمرين
09 اعتماد منهجية لإدارة وحماية البيانات
10 توظيف التكنولوجيا الحديثة
11 تطوير العمل الحكومي
12 إشراك المجتمع في صياغة المستقبل
13 وضع خارطة لتحقيق قفزات نوعية
14 ترسيخ القوة الناعمة للدولة
15 تجهيز القطاعات الأساسية للمستقبل
16 مضاعفة جهود القطاع الخاص
17 الاستثمار في رأس المال البشري
18 تطوير برامج تعليمية في التقنيات المطلوبة
19 وضع تشريعات تشجع على الاستثمار
20 توفير قنوات ميسرة لتمويل المشاريع

«الطاقة النووية» خيار مثالي

برزت الطاقة النووية كونها خياراً مثالياً للإمارات، حيث إنها تستخدم تكنولوجيا آمنة وصديقة للبيئة وموثوقة، كما أنها مجدية اقتصادياً، وقادرة على إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء.

وجاء إطلاق برنامج الإمارات للطاقة النووية المدنية بعد تقييم شامل لاحتياجاتها المتزايدة من الطاقة، وقدراتها على إنتاج الطاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف النسبية، والبيئة، وأمن الإمدادات، وإمكانات التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

وعند تشغيل محطات براكة للطاقة النووية السلمية، ستنتج ما يعادل 25% من الكهرباء المستهلكة في الإمارات، وستحد من 21 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً، وهو ما يعادل إزالة 3.2 ملايين سيارة من طرق الدولة كل عام.

«الطاقة الشمسية» أساس لنمو أكبر

بدأت الإمارات مبكراً العمل بنشاط على تعزيز توليد الطاقة الشمسية وتطويرها محلياً، ونشر حلولها عالمياً منذ 2006، وسجلت المشاريع التي أطلقتها نجاحات أسهمت في خفض تكلفة الإنتاج لهذا النوع من الطاقة عالمياً. وخلال العقد المنصرم عززت الدولة جهودها في تطبيق ونشر حلول الطاقة الشمسية محلياً وعالمياً، حيث نفذت وطورت مجموعة من المشاريع المحلية، عززت بها مكانتها على خريطة مشاريع الطاقة الشمسية عالمياً ومنها مجمع أبوظبي للطاقة الشمسية، وأيضاً مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي، الذي يصنف كونه أكبر مجمع للطاقة الشمسية المركزة في العالم بنظام المنتج المستقل في موقع واحد. وتحظى مشروعات المجمع منذ إطلاقه باهتمام كبير من المطورين العالميين، الأمر الذي يعكس ثقة واهتمام المستثمرين بالمشروعات الكبرى، التي تتبناها حكومة دبي، وتبلغ قدرة مشروعات الطاقة الشمسية في المجمع حالياً 1013 ميجاوات بتقنية الألواح الشمسية الكهروضوئية وقدرة المشروعات قيد التنفيذ 1850 ميجاوات بتقنيتي الألواح الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة.

وأعلن في يوليو عن فوز ائتلاف تقوده شركة «طاقة»، ويضم شركة «مصدر»، و«إي دي إف»، و«جينكو باور»، بتطوير محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم. (أبوظبي- البيان)

الإمارات قادرة على تفعيل طاقاتها القصوى لبناء اقتصاد معرفي

نجحت الإمارات، في استجابة سريعة لمتطلبات «اقتصاد ما بعد النفط»، خلال فترة زمنية وجيزة من تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، في سياق رؤية طموحة لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار تقوده الكوادر والكفاءات الوطنية المتميزة، إذ نجحت في تهيئة العديد من القطاعات الاقتصادية غير نفطية وزيادة مساهمتها في ناتج الدولة ومنها على سبيل المثال لا الحصر السياحة والقطاع المالي والمصرفي والنقل واللوجستيات والتكنولوجيا والاتصالات وصناعة الطيران، والفضاء، والطاقات البديلة والطاقة المتجددة وغيرها الكثير، وجميعها حققت معدلات نمو مرتفعة واستقطبت مليارات الاستثمارات الأجنبية.

ولعل الناتج المحلي الإجمالي للدولة، الذي يعتبر المؤشر الحقيقي لمدى قوة أو ضعف الأداء الاقتصادي، خير دليل على حقيقة هيمنة القطاع غير النفطي على الاقتصاد الوطني بنسبة تتجاوز 70 %، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني أحد أكثر اقتصادات المنطقة تنوعاً ونمواً، لا سيما بعدما أثبت قدرته على الصمود في الظروف الاقتصادية المختلفة وكان آخرها جائحة «كورونا». وبحسب شهادة صندوق النقد الدولي، فإن اقتصاد الإمارات هو ثاني أكبر الاقتصادات العربية وواحد من أكثر الاقتصادات المنتجة للنفط تنوعاً في قاعدة مواردها الاقتصادية، موصياً بضرورة الاستمرار على نهج تنويع الموارد الاقتصادية والحد من الاعتماد على الموارد النفطية لتعزيز أسس النمو في المرحلة القادمة، مشدداً على انه لا خيار أمام باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى تسريع خططها للتنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط.

اقتصاد متنوع

«البيان» استطلعت آراء المسؤولين والخبراء والمختصين حول كيفية تهيئة جميع قطاعات الدولة لمرحلة ما بعد النفط، وبناء اقتصاد متنوع ومتين ومستدام ومعرفي حقيقي أساسه الابتكار والإبداع والعلوم والتكنولوجيا الحديثة، لا يعتمد على الموارد التقليدية ويفتح آفاقاً واعدة تسهم في تعزيز مقومات وقدرات الدولة.وقال خبراء لـ«البيان»، إن الإمارات تملك جميع المقومات اللازمة لتهيئة كافة قطاعات الدولة لمرحلة ما بعد النفط مشيرين إلى أن الدولة ماضية في تحقيق أهدافها على صعيد تكامل كافة القطاعات الاقتصادية وتفعيل طاقاتها القصوى لرفد الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة في ظل مساعيها للانتقال من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والإعلان عن انتهاء عصر النفط خلال الـ 50 عاماً القادمة.

وأضافوا أن السبيل للعبور إلى الخمسين عاماً المقبلة سنكون من خلال تمكين الأجيال من بناء اقتصاد معرفي حقيقي قائم على الابتكار والإبداع والعلوم الحديثة والتقنيات الجديدة والاستثمار في مهاراتهم، مشيرين إلى أن سياسات التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الدولة في السنوات الماضية أكسبتها مناعة وحصنتها ضد الصدمات الاقتصادية الخارجية.

هشام الفرق

عمار المالك

نيلز زيلكينز

محمد كرم

خالد سالم

سوسن غانم

اقتصاد معرفي

قال أحمد رحمة المسعود، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة «المسعود»: نتطلع قدماً نحو الخمسين عاماً المقبلة، والتي أعلنتها الدولة مرحلة حاسمة يتم من خلالها تهيئة كافة القطاعات لمرحلة ما بعد النفط، عبر بناء اقتصاد معرفي قوامه الابتكار والإبداع والعلوم الحديثة، مدفوعاً بالرؤى الثاقبة للقيادة الحكيمة، والتوجهات الحكومية لإطلاق المزيد من الحوافز والمبادرات النوعية التي تساهم في تعزيز مسيرة الدولة الريادية في النهوض بالقطاعات الحيوية غير النفطية، بقيادة الكفاءات الإماراتية الشابة. وأكد أهمية العمل الجماعي وتضافر الجهود على كافة الأصعدة في سبيل دعم ريادة الدولة وتقدّمها الملحوظ ضمن كافة القطاعات وفي مختلف المحافل العالمية في ظل الازدهار الذي يعيشه الاقتصاد الوطني بالرغم من التحديات والمعوقات الاقتصادية والمالية التي يواجهها العالم، مع الالتزام بالعمل جنباً إلى جنب، مع مختلف الجهات المعنية في كافة القطاعات والمجالات، لدعم مسيرة الإمارات للوصول إلى مصاف الدول الأكثر تقدماً ونجاحاً في العالم، مع وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية طويلة الأمد التي تبنتها وحققتها الدولة٪

الشركات الناشئة

وقال عمار المالك، المدير التنفيذي لمدينة «دبي للإنترنت»، إن قطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في دبي والإمارات من أكثر القطاعات الواعدة للنمو في مرحلة ما بعد النفط وذلك بفضل البنية الداعمة لازدهار تلك الشركات وذلك بفضل مجموعة من المقومات، سواء من النواحي التشريعية وبيئة الأعمال أو من نواحي البنية التحتية اللوجستية والتقنية، والتي تجعل دبي حاضنة مثالية لاستقطاب المبتكرين ورواد الأعمال.

وأضاف إن أبرز ما تحتاجه الشركات الناشئة أو الصغيرة والمتوسطة هو البنية التحتية المتقدمة والحلول الذكية التي تبسط الاجراءات وتزيد من كفاءة العمليات، وقد أدركت الإمارات هذه الأولويات مبكراً، وعملت على توفيرها وتعزيزها خلال العقدين الماضيين وقد مثلت مدينة دبي للإنترنت القلب النابض لهذه الجهود.

وحول مقترحاته بخصوص دعم مشروع تصميم الخمسين، قال: نقترح دعم المناهج الدراسية بمسافات تركز على الابتكار وريادة الأعمال واقتصاد المستقبل، فإعداد جيل جديد مؤهل للتعامل مع تحديات وفرص المستقبل يشكل الأولوية لتحقيق أهداف الاستراتيجية. وكذلك الاستمرار في تطوير بيئة الأعمال بشكل عام وإطلاق المبادرات لتعزيز الإمارات في تنافسيتها عالمياً في استقطاب الشركات الكبرى والناشئة والكفاءات، والاستمرار في تطوير الاتصالات والبنية التحتية التكنولوجية لدعم كل ما سبق، والاستمرار في إطلاق المبادرات لدعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءاً هاماً من النسيج الاقتصادي للدولة، وتقدم العديد منها اسهامات هامة جداً في مجالات الابتكار والحلول الذكية، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي لروّاد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومساندتهم في استقطاب الاستثمارات والتمويلات.

استكشاف الفضاء

وأكد شريف بشارة، المدير التنفيذي لمجموعة محمد وعبيد الملا، ضرورة العمل بشكل دؤوب لتهيئة كافة القطاعات للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط مع التركيز بشكل رئيسي على القطاعات الجديدة وتشمل الفضاء والطاقة المتجددة والشمسية وهي القطاعات التي حققت فيها الإمارات إنجازات ضخمة في غضون السنوات الماضية ومثال ذلك مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل» والذي يعتبر دليلاً على المعرفة والتطور التكنولوجي في الدولة. وأشار إلى ضرورة التركيز على تطوير المهارات والإمكانيات البشرية بشكل مستمر لتحقيق التنمية المستدامة القادرة على تطوير المجتمع وتحقيق أفضل النتائج وذلك من خلال تنمية وجذب والحفاظ على أفضل العقول والمواهب المنتجة والسعي الدائم لتطويرها، وهو ما عملت عليه بالفعل حكومة الدولة بتوجيهات من القيادة الرشيدة.

الذكاء الاصطناعي

من جانبه، قال محمد كرم، مدير أول تطوير الأعمال لدى «إنسينكراتور» بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إن الإمارات حققت إعجازاً في تشييد بنية تحتية على أسس عالمية ووضع منظومة قوانين وتشريعات تهدف لتشجيع وحماية قطاع الأعمال حيث استطاعت أن تعزز مكانتها على خارطة الأعمال العالمية لتصح مركزاً تجارياً يقيم على أرضها أكثر من 200 جنسية، مما جعلها بيئة خصبة لجذب أبرز الابتكارات وتطبيقها في دبي على أرض الواقع مثل تطبيقات القيادة الذاتية للسيارات والتاكسي الطائر والبلوك تشين والعملات الرقمية والفنتيك وغيرها. وأشار إلى أهمية قطاع التكنولوجيا والذي شهد تطوراً ملحوظاً في الإمارات خلال السنوات الماضية فيما يجب تهيئته خلال الفترة القادمة على التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته حيث بادرت بالفعل العديد من الشركات والمؤسسات في الدولة باعتماد الذكاء الاصطناعي في عملها ليصبح مجالاً عملياً واعداً يمكن الاستفادة منه في الأعمال والخدمات ضمن العديد من القطاعات.

صندوق النقد: لا خيار سوى تسريع خطط التنويع

أحمد رحمة المسعود

جوني كرم

ربيع بو راشد

شريف بشارة

ديفيش مامتاني

الاقتصاد الدائري

وقال مدير أول تطوير الأعمال لدى «إنسينكراتور» بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إن الإمارات التفتت قبل غيرها إلى أهمية الاقتصاد الدائري ليكون أحد أبرز المرتكزات الأساسية التي يمكن أن تدعم توجهات الإمارات بالابتعاد أو خفض الاعتماد عن النفط خلال العقود الخمسة القادمة، وكان من أبرز هذه الخطوات إدارة النفايات وتحييد جزء كبير منها عن المكبات والمدافن من خلال إعادة الاستخدام والتدوير وخلق قيمة اقتصادية أعلى للمنتجات بعد تحييد تكاليفها المخفية والمتمثلة بأعباء التخلص من نفاياتها والأعباء البيئية المترتبة على ذلك.

وتابع: في هذا الإطار هناك حاجة لخلق بيئة استثمار ملائمة وجاذبة أمام الراغبين بالاستثمار في مشاريع إنتاجية تستخدم مواد أولية معاد تدويرها بالإضافة إلى وضع تشريعات تشجع على الاستثمار بهذا المجال. أيضاً يجب تطوير نماذج اقتصادية جديدة لجهة طريقة الإنتاج واستهلاك المنتج وآلية تدويره. فهذا من شأنه أن يغير الطريقة التي نعيش فيها ويدفعنا إلى اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك.

الطاقة المتجددة

من جانبه، قال خلف سالم، رئيس شركة «ميتسوبيشي باور» إن الطاقة المتجددة تلعب دوراً أساسياً في صياغة مستقبل الإمارات في مرحلة ما بعد النفط حيث تعد بمستقبل خال من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في التنويع الذي يعد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، حيث تسعى الدولة إلى الانتقال من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة.

وأضاف أن الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة أخرى أكثر فاعلية واستدامة مثل الهيدروجين، سيساعد بشكل كبير على الوصول إلى طاقة خالية من الانبعاثات الكربونية. وسيساعد الهيدروجين على الارتقاء بأنظمة الطاقة لاستيعاب مصادر الطاقة المتجددة، ويحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات المتجددة، ويعزز أمن إمدادات الطاقة.

تقنيات جديدة

وقال هشام الفرق، الرئيس التنفيذي لدى «المكتب الخاص للشيخ سعيد بن أحمد آل مكتوم» ومجموعة «سيد»، إن اعتماد عمليات التحول الرقمي يتيح لموظفي الشركات العمل والتعاون والتواصل بين الأقسام المختلفة دون عناء، ويساعد الشركات في بلوغ العديد من المراحل المتقدمة، كما أنه يتخلى عن أولئك الذين لا يواكبون التطورات في نفس المجال، بالإضافة إلى اعتماد التقنيات الجديدة والطرق المتبعة من قبل المنافسين.

وأضاف: يمكننا دعم مشروع «تصميم الخمسين عاماً القادمة» من خلال تشجيع المستثمرين وتسليط الضوء على الإمارات كدولة عالمية تفسح المجال للعديد من المستثمرين للقدوم إليها، لما تنعم به الإمارات بواقع سياسي واقتصادي مستقر والذي جعلها وجهة للعديد من المستثمرين الأجانب.

الاستثمار في الشباب

وأوضحت سوسن غانم، المؤسس الشريك والمدير الإداري لدى «أكتيف» للتواصل والتسويق الرقمي، إن التحضير لعصر ما بعد النفط بدأ بالتزامن مع رعاية المواهب الوطنية الشابة، معتبرة العناية بقطاع الشباب لبنة أساسية في إعداد جميع قطاعات الدولة لمرحلة ما بعد النفط، وبناء اقتصاد مبتكر مبني على المعرفة، يقوم على الإبداع والعلوم الحديثة، كما تستثمر الشركات في التكنولوجيا وابتكارات التحول الرقمي لتكون جاهزة للمستقبل. وأضافت: تتطلب طبيعة عالمنا الرقمي أن نكون مواكبين لجميع التطورات التقنية والاتصالات وأن نتبنى ما هو أساسي للحصول على فرصة أفضل للنجاح. إن الشباب موهوبون ومتحمسون وملهمون، وهم الأكثر شغفاً بالعمل الذي يقومون به، وهم دائماً على استعداد لبذل جهد إضافي لحل التحديات.

الطائرات المسيّرة

وقال ربيع بو راشد، الرئيس التنفيذي لشركة فالكون آي درونز «فيدز» إن الطائرات المسيّرة بدون طيار برهنت فاعليتها في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع البناء ذلك أن تقنياتها تتيح لها رصد الأخطاء بشكل منتظم وأنها قادرة على مراقبة حالة البناء من خلال الرحلات المتكررة والخرائط الجوية عالية الدقة التي يمكن أن تساعد مديري المشروع على كشف التحديات المحتملة أثناء عملية البناء قبل أن تكلفهم الكثير.مزايا تنافسية

وقال الدكتور نيلز زيلكينز، رئيس قسم إدارة الثروات لمنطقة الخليج العربي لدى بنك «يو. بي. إس» السويسري، إن اقتصاد الإمارات يتمتع بالقوة اللازمة للمضيّ قُدماً لا سيما بعدما نجح خلال العقود الماضية، في التعامل مع الأوضاع الصعبة، وأثبت على مدى الأزمات العالمية السابقة، قدرته على استعادة زمام المبادرة للنهوض بقوة. وأوضح أن الإمارات تجني في الوقت الراهن ثمار الاستثمارات التي نفّذتها خلال العقدين الماضيين، للتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً، وبعيداً عن الاعتماد الكامل على الإيرادات النفطية.

وقال ديفيش مامتاني، رئيس قسم الاستثمارات والاستشارات لدى «ستشري فايننشال»، إن تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط هدف استراتيجي، حيث نجحت بالفعل الدولة في تنفيذ الكثير من الإصلاحات الأساسية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وكذلك المواهب في مختلف القطاعات إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز صناعة التكنولوجيا التي بدأت تؤتي ثمارها بالفعل.

مدن ذكية

قال جوني كرم، نائب الرئيس الإقليمي للأسواق الناشئة في شركة «فيريتاس» إن تعزيز قطاع البيانات من خلال قدرتنا على رفع سويتها وحمايتها وإدارتها بكل كفاءة سيفسح المجال أمام التنويع الاقتصادي وتطوير المدن الذكية، لافتاً إلى أن 88% من البيانات المخزّنة لدى الشركات في الإمارات ما تزال بيانات مظلمة (غير مصنفة) ومكررة ومتقادمة أو عديمة الأهمية. وأضاف: في ضوء التغييرات الجذرية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، تبقى البيانات شريان الحياة الذي يُتيح حدوث هذه التغييرات ويسمح للمجتمع بالارتقاء إلى آفاق جديدة. ولتحقيق أهداف مشروع الخمسين نعتقد أن الشركات بحاجة لاعتماد منهجية استراتيجية أكثر ذكاءً لإدارة البيانات وحمايتها، لا سيما في ظلّ النمو المتسارع الذي تشهده البيانات في المنطقة. ويُعد وضوح البيانات أمراً جوهرياً لحمايتها، إذ لا يمكن حماية ما لا يمكن رؤيته. ويُعتبر التحليل الدقيق للبيانات عاملاً رئيسياً، لا سيما وأنه يضمن تلبية متطلبات الامتثال من خلال منح الشركات القدرة على مراجعة وإدارة ضوابط الوصول إلى البيانات، كما يُتيح لها سجلات تدقيق تفصيلية لتحديد الجهات التي وصلت إلى البيانات.

تنفيذاً لتوجيهات محمد بن راشد بتكثيف جهود الاستعداد للخمسين

حكومة الإمارات

تصمم مساراً شاملاً لمستقبل البنية التحتية والرقمية والاستدامة البيئية

600 وزير ومسؤول وخبير يصممون مستقبل البنية التحتية والبيئة

4 اجتماعات تشاورية لتصميم الإسكان والبيئة والأمن الغذائي والبنية الرقمية

دبي-البيان

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتعزيز التكامل الحكومي لرسم مستقبل الدولة ووضع محاور ومكونات الخطة التنموية الشاملة للإمارات خلال الخمسين عاماً المقبلة، عقدت حكومة دولة الإمارات اجتماعات تشاورية تناولت مسار البنية التحتية والاستدامة البيئية.

وهدفت الاجتماعات التي عقدت على مدى 4 أيام بحضور 600 مشارك من الوزراء والأمناء العامين للمجالس التنفيذية، والمسؤولين الحكوميين على المستويين الاتحادي والمحلي ونخبة من الخبراء والمتخصصين، في إطار جهود لجنة الاستعداد للخمسين برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، لتطوير خطط مستقبلية للارتقاء بقطاعات البنية التحتية، والإسكان، والبيئة، والأمن الغذائي والمائي، والبنية التحتية الرقمية.

حضر الاجتماع التشاوري معالي سهيل بن محمد المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية، ومعالي الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي، وزير التغير المناخي والبيئة، ومعالي مريم بنت محمد المهيري، وزيرة الدولة للأمن الغذائي والمائي، ومعالي عمر سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد، ومعالي عبدالله البسطي، أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة دبي، ومعالي مطر الطاير، المدير العام ورئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات في دبي، ومعالي سعيد الطاير، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي، والدكتور مغير الخييلي، رئيس دائرة تنمية المجتمع بأبوظبي، وفلاح الأحبابي، رئيس دائرة البلديات والنقل في أبوظبي.

وشارك في الاجتماع حمد عبيد المنصوري رئيس الحكومة الرقمية لحكومة دولة الإمارات مدير عام الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، والدكتور محمد راشد الهاملي أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وأسماء راشد بن طليعة أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، والدكتور محمد عبداللطيف أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة رأس الخيمة، ومحمد الضحنابي مدير الديوان الأميري بحكومة الفجيرة، والشيخ محمد بن حمد بن سيف الشرقي رئيس دائرة الحكومة الإلكترونية في الفجيرة، وصلاح بن بطي المهيري نائب رئيس مجلس الشارقة للتخطيط العمراني رئيس هيئة تنفيذ المبادرات وتطوير البُنى التحتية، ومحمد سيف الأفخم مدير عام بلدية الفجيرة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية.

رؤية طموحة

وأكد معالي سهيل المزروعي أن وزارة الطاقة والبنية التحتية تعمل على تطوير الطاقة والبنية التحتية والإسكان والنقل، في الدولة، بما يلبي متطلبات المرحلة المقبلة في المسيرة التنموية الشاملة، والتي تسير بخطوات متسارعة لتحقيق الريادة العالمية بحلول مئوية 2071، وأن الوزارة تسعى بكل قوة وجهود حثيثة إلى العبور لتلك المئوية عبر سنّها مجموعة من السياسات والتشريعات المستقبلية التي تضمن التميز والريادة عالمياً، والمرونة في التعامل مع المتغيرات، باستخدام الأدوات الابتكارية والتحول الرقمي.

ولفت إلى حرص الوزارة على بلورة رؤية شاملة تعزز تكاملية العمل بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية والتطوير، والاعتماد على الأدوات الفعالة ومواكبة التطورات المصاحبة للتخطيط العمراني والتنمية المستدامة، واستباق المتغيرات.

واستعرض خطة وزارة الطاقة والبنية التحتية للخمسين عاماً المقبلة، مشيراً إلى أن: «رؤيتنا طموحة وتستشرف المستقبل وتُرسّخ ثقافة التميز كمحور رئيس للعمل الوطني المنشود، حيث نستهدف تطوير الخطط والمشاريع والأفكار القادرة على التنبؤ بالتحديات ومواجهتها بأدوات مبتكرة، وتعزيز مكانة دولة الإمارات وتنافسيتها العالمية».

تعزيز واستدامة

من جهته، أكد معالي الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي وزير التغير المناخي والبيئة، التزام وزارة التغير المناخي والبيئة بالمساهمة في تحقيق مستهدفات دولة الإمارات وتعزيز تنافسيتها العالمية، ومواكبة الرؤى المستقبلية لقيادتها الرشيدة، بما يضمن صناعة مستقبل مستدام للأجيال.

واستعرض معاليه خطة الوزارة المستقبلية للاستعداد للخمسين التي تعتمد على توجهين رئيسيين يركزان على تعزيز أمن واستدامة وسلامة الغذاء، ومواصلة وتعزيز مسيرة الدولة في العمل من أجل المناخ والبيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي وضمان استدامتهما.

وقال النعيمي: «إن تعزيز أمن واستدامة وسلامة الغذاء ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي يرتكز على محاور تشمل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي عبر توظيف التقنيات والنظم الحديثة، وتحفيز حركة الاستثمار في المشاريع الزراعية الحديثة، ما يضمن زيادة الإنتاج المحلي ورفع كفاءته وتنافسيته، والعمل على خفض معدلات هدر الغذاء تحقيقاً لمنظومة الإنتاج والاستهلاك المستدامين».

وأضاف أن هذا التوجه يركز على تعزيز سلامة الغذاء لتحقيق أعلى معدلات حماية للصحة العامة، وتعزيز ريادة الدولة مركزاً رئيسياً لتجارة المواد الغذائية إقليمياً وعالمياً، وتوفير أقصى درجات الثقة والأمان في سلامة الغذاء المتداول محلياً والمستورد والمعاد تصديره.

وأشار إلى أن التوجه الثاني يركز على محاور المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، ويشمل محور التغير المناخي الذي ستعمل الوزارة من خلاله على تعزيز المكانة والدور الريادي للدولة في جهود العمل من أجل المناخ عالمياً، وستحفز عمليات الاستثمار في طاقة المستقبل والتقنيات الخضراء.

ركائز شاملة

من جهتها، أكدت معالي مريم بنت محمد المهيري، وزيرة الدولة للأمن الغذائي والمائي، أن استدامة الإمدادات المائية والغذائية من أهم ركائز تحقيق التنمية الشاملة في الإمارات، مشيرة إلى أن مرحلة إعداد خطة الخمسين تركز على مبادرات وآليات تفاعلية لتمكين المجتمع من المساهمة في صياغة ورسم رؤية الأمن الغذائي وتحديد أولويات العمل الحكومي مع مختلف الشركاء. وقالت معاليها: «إن الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية بمجال الأمن الغذائي وتعزيزها مسؤولية تشاركية، لذا عملنا على تفعيل مشاركة المجتمع برسم رؤية الأمن الغذائي خلال الخمسين عاماً القادمة»، واستعرضت ملخصاً لمنظور مجتمع الإمارات في تطوير منظومتي الأمن الغذائي والمائي، الذي شدد على أهمية تكامل وترابط الأمن الغذائي والمائي من خلال العمل على تخفيز تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة والابتكار، إضافة إلى وضع آليات ومحفزات لدعم الصناعة والإنتاج الزراعي، بجانب زيادة جهود البحث والتطوير، وتوسيع الزراعة المجتمعية.

وعرضت مريم المهيري مبادرات مقترحة لتعزيز الأمن الغذائي، تشمل تطوير مجموعة من السياسات الوطنية تتمثل في تنمية الصناعات الغذائية، وتسويق المنتجات المحلية، وإنشاء مناطق اقتصادية متخصصة للزراعة المتقدمة، وتحديد آلية لدراسة وتوفير الفرص الاستثمارية في صناعة الغذاء، وضمان المنافسة العادلة للعاملين بمجال الأمن الغذائي، إضافة إلى إعداد دراسة وطنية شاملة تركز على التغذية، وإطلاق نظام لتسجيل أنواع وأصناف النباتات المحلية.

إنجاز الاستراتيجيات

وأكد معالي عمر سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد، أن قيادة دولة الإمارات طورت رؤية مستقبلية متكاملة قائمة على إشراك أفراد المجتمع في رسم ملامح المستقبل، وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة وبناء شراكات إيجابية وفاعلة بين الجهات الحكومية والخاصة في كافة المجالات الحيوية، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

واستعرض معاليه مجموعة من المشاريع والمبادرات الوطنية الهادفة إلى توظيف الحلول المبتكرة في مجالات البنية التحتية والصحة والطاقة والسياحة والخدمات اللوجستية والتحول الرقمي والبرمجة والاتصالات والذكاء الاصطناعي وغيرها من القطاعات الحيوية التي ستلعب دوراً رئيسياً في ريادة دولة الإمارات على مستوى العالم خلال السنوات والعقود المقبلة.

الإمارات جاهزة

وأكد معالي مطر الطاير المدير العام رئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات في دبي، جاهزية دولة الإمارات للانطلاق نحو الخمسين عاماً المقبلة، لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في تكثيف جهود الحكومة لخدمة السكان وتحقيق السعادة وجودة الحياة، واستدامة الرخاء للأجيال، مشيراً إلى أن حكومة الإمارات مستمرة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية المتقدمة لتعزيز تنافسية الدولة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وقال: «شكّل الاجتماع التشاوري فرصة لاستعراض الآراء وفتح آفاق أوسع للتفكير في حلول إبداعية ومبتكرة للتحديات التي تواجه البنية التحتية والاستدامة البيئية في الدولة خلال الخمسين عاماً المقبلة، ودراسة التوجهات العالمية، وبحث العوامل الطبيعية والبيئية والمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وكيفية التعامل معها واحتوائها، ودراسة احتياجات الدولة المستقبلية، ووضع الإجراءات والسياسات والقوانين لتتماشى مع المتغيرات المتوقعة، بما يعكس توجهات القيادة بجعل الإمارات مركزاً عالمياً ومختبراً مفتوحاً لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. وأضاف أن أهم التحديات هي زيادة استهلاك الأراضي، ونمط الحياة غير الصحي، والتأثيرات السلبية على البيئة الناجمة عن ارتفاع مستويات الانبعاثات الكربونية، وأهمية التوجه نحو التنمية العمرانية الرأسية وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة والتوسع في وسائل النقل الذكية، مثل المركبات ذاتية القيادة، لافتاً إلى أن دبي وضعت استراتيجية متكاملة للتنقل الذكي ذاتي القيادة، تهدف لتحويل 25% من إجمالي وسائل النقل في دبي إلى ذاتية القيادة بحلول 2030، كما ينبغي التركيز على تطوير البنية التحتية الخاصة بالمشاة والدراجات الهوائية، لتوفير البدائل لتشجيع السكان على ممارسة رياضة الدراجات الهوائية، مشيراً إلى أن إجمالي طول مسارات الدراجات الهوائية في الإمارة، بلغ حتى بداية العام 425 كيلومتراً، كما تعتزم هيئة الطرق والمواصلات رفع أطوال مسارات الدراجات إلى 647 كيلومتراً بحلول عام 2025.

مستقبل أفضل

وقال معالي سعيد الطاير العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي: «جاءت الاجتماعات التشاورية الخاصة بخطة الخمسين ترجمة لرؤية القيادة الرشيدة، في مواصلة نهج الآباء المؤسسين عبر تعزيز مسيرة التنمية المستدامة، وتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة، ورفع مكانة دولة الإمارات لتكون أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071». وأضاف معاليه: «لتحقيق هذه الرؤية الطموحة، نعمل جاهدين على تحديد مستهدفات العمل ضمن خطة شاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين كافة الجهات الحكومية، ومواءمة الاستراتيجيات على المستويين الاتحادي والمحلي لتعزيز تنافسية الدولة ومكانتها كوجهة عالمية للأعمال والاستثمار، ضمن مسارات تستشرف التوجهات المستقبلية للخمسين عاماً القادمة».

وأوضح: «مع بدء مسيرة الخمسين عاماً لدولة الإمارات لا بد من التركيز على محاور الطاقة والمياه بحسب التوجهات العالمية وأفضل الممارسات من خلال توظيف التحول الرقمي والشبكات الذكية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة لتطوير أنظمة الطاقة والمياه ومختلف الخدمات، والتوسع في استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة لتنويع مصادر الطاقة، وبرامج إدارة الطلب لخفض استهلاك الكهرباء والمياه ورفع كفاءة الاستخدام للمحافظة على البيئة والموارد، والبحث والتطوير ومتابعة وتبني التقنيات الحديثة المناسبة، وخفض البصمة الكربونية، وتوفير بيئة مثالية لتمكين الكفاءات الوطنية والشباب وتعزيز مساهماتهم في دفع التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي والأخضر».

رؤية القيادة

وأكد عويضة مرشد المرر، رئيس دائرة الطاقة في أبوظبي، أن إطلاق خطة الاستعداد للخمسين عاماً المقبلة يشكّل خطوة رائدة تعكس رؤية القيادة الرشيدة الحكيمة نحو استشراف المستقبل ومواصلة مسيرة التقدم والتطور لضمان ازدهار الأجيال القادمة. وقال المرر: «تعكس الخطة حرص دولة الإمارات على المضي قدماً في تعزيز مكانتها الرائدة في جميع المجالات، على الرغم من التحديات التي تواجه العالم، من أجل تحقيق رؤيتها لخمسة عقود مقبلة، بمشاركة أفراد المجتمع والجهات الحكومية والخاصة، للعمل معاً وفق نهج تعاوني رائد يقوم على تعزيز الاستفادة من الكفاءات والقدرات البشرية، وخاصة الشباب، في رفد منظومة العمل بالأفكار المبتكرة في جميع المجالات». وأكد أهمية قطاع الطاقة في بناء منظومة العمل في الخمسين عاماً المقبلة، قائلاً: «إن دائرة الطاقة في أبوظبي تعمل وفق نهج متكامل من خلال توظيف السياسات والتشريعات واللوائح التنظيمية من أجل ضمان استدامة جهودها واستعدادها للمستقبل. باعتماد نهج متعدد الأبعاد في التخطيط للمستقبل من خلال خلق توازن بين متطلبات أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية».

إنجازات نوعية

من جهته، أكد فلاح محمد الأحبابي، رئيس دائرة البلديات والنقل في أبوظبي، أن دولة الإمارات بفضل رؤى القيادة الرشيدة تعمل وفق استراتيجية واضحة، ومسار مُحدد لتحقيق إنجازات نوعية شاملة في القطاعات التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة، وضمان بناء مستقبل واعد بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية. وقال: «إن الدائرة تعمل بشكل مُستمر للاستعداد للخمسين عاماً المقبلة، من خلال تنفيذ خطط استراتيجية تُعزز قطاعي البلديات والنقل، إضافة إلى إنشاء مرافق للبنية التحتية المستدامة، وتوجيه الاستثمار نحو الطرق والخدمات الحضرية على المدى الطويل، والنهوض بالتخطيط العمراني في أبوظبي، وفقاً للمواصفات والمقاييس العالمية بما تلبي متطلبات التنمية المستدامة وتعزيز البنية التحتية وشبكة النقل البري والجوي والبحري للإمارة».

«الطاقة» تسعى للتنبؤ بالتحديات ومواجهتها بابتكار

الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية بالأمن الغذائي وتعزيزها مسؤولية تشاركية

فرصة لاستعراض الآراء وفتح آفاق أوسع للتفكير في حلول إبداعية

لا بد من التركيز على الطاقة والمياه بحسب التوجهات العالمية وأفضل الممارسات

مسارات

ذكر معالي سهيل المزروعي أن مسار البنية التحتية للانطلاقة نحو الخمسين عاماً المقبلة، تم تصميمه وفق 4 مسارات الأول: دراسة الوضع الحالي للبنية التحتية من خلال قياس مجالات التحضر والإسكان، والتنقل، والبناء والتشييد، والاستثمار والفرص التمويلية، وأدوات التحليل والمشاركة، إضافة إلى إشراك أفراد المجتمع، بينما يركز الثاني على المخاطر والتوجهات المستقبلية، ويُعنى الثالث بالسياسات والممكنات، أما الرابع فيهدف إلى التكامل والتشارك.

وحدد المزروعي التوجهات المستقبلية للبنية التحتية، التي تتمثل بالهوية الرقمية المبتكرة في البنية التحتية، والتغيرات الديموغرافية، والاحترافية العلمية والبحث والتطوير، والاستثمار والفرص والاقتصاد، إضافة إلى المدن الذكية التفاعلية، والبنية التحتية المرنة.

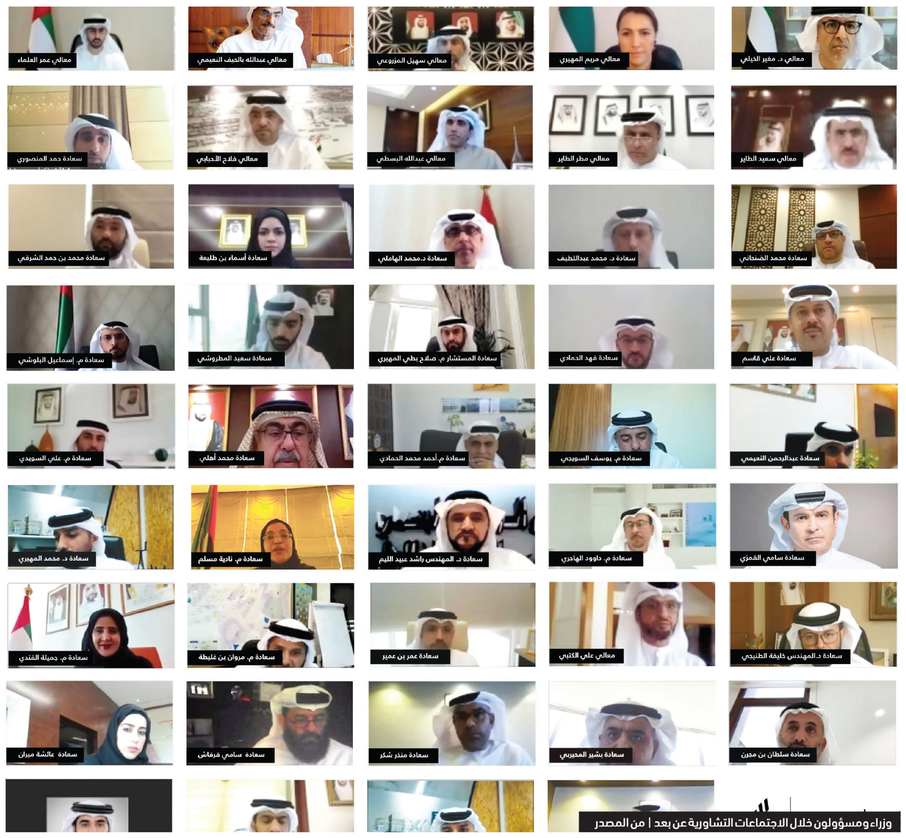
وزراء ومسؤولون خلال الاجتماعات التشاورية عن بعد | من المصدر

ركائز

أشار معالي عمر سلطان العلماء إلى أن بناء القدرات والمواهب الوطنية، وتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات الثورة الصناعية الرابعة في العمل الحكومي، وتطوير التشريعات والقوانين التنظيمية، تشكل ركائز رئيسية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وفعالية تسريع التحول الرقمي بما يسهم بتطوير البنية التحتية والاستدامة ويرتقي بجودة حياة أفراد المجتمع في دولة الإمارات.

محمد الشرقي: الإمارات حولت التحديات إلى فرص

أكد الشيخ محمد بن حمد بن سيف الشرقي رئيس دائرة الحكومة الإلكترونية في الفجيرة أن دولة الإمارات نجحت في تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للتميز والإبداع، خلال عام 2020، وأطلقت أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها للاستعداد لرحلة تنموية رائدة للخمسين عاماً المقبلة في كل القطاعات الحيوية، وأثبتت الإنجازات الوطنية أن العام الحالي لم يكن عادياً، إنما هو عام استثنائي بجميع المقاييس، تمكنا خلاله من إطلاق «مسبار الأمل» أول مشروع عربي إسلامي لاستكشاف المريخ، وبدء تشغيل محطة براكة للطاقة النووية السلمية.

وقال: إن الاستعداد للمستقبل والتخطيط له ركيزة لتحقيق التميز والريادة في سياق التنافس العالمي، وقد أرسى المغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، دعائم استشراف المستقبل، فأكملت قيادتنا الرشيدة على النهج نفسه في الابتكار والتنمية. وأضاف: «نفخر في إمارة الفجيرة أن تكون دائرة الحكومة الإلكترونية من بين المؤسسات الوطنية الرائدة في استلهام النظرة المستقبلية لقيادتنا الرشيدة، وتطبيقها على أرض الواقع، ما تجسد في وضع استراتيجية تضمنت مهام متعددة لتحقيق الريادة لدولة الإمارات، والتنمية لإمارة الفجيرة.

وأشار إلى أن دائرة الحكومة الالكترونية تمكنت من تحقيق إنجازات نوعية في السعي نحو مستقبل مستدام وآمن، والعمل على تطوير البنية التحتية الإلكترونية للإمارة خلال الخمسين عاماً المقبلة.

وبارك الشيخ محمد بن حمد بن سيف الشرقي للقيادة خمسين عاماً من الازدهار والتنمية، وتتذكر إرث الشيخ زايد وإخوانه حكام الإمارات، الذين وضعوا حجر الأساس لدولتنا، وكان لهم الفضل في ما وصلنا إليه من حداثة وتطور.

حمد المنصوري: نهج استشراف المستقبل

قال حمد عبيد المنصوري رئيس الحكومة الرقمية لحكومة دولة الإمارات مدير عام الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، إن الاجتماعات التشاورية تجسد نهج استشراف المستقبل، وروح العمل الجماعي الهادف للتغلب على التحديات وتحقيق المنجزات، تلك الروح التي بدأت مع انطلاق مسيرة اتحاد دولة الإمارات، بقيادة المغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والآباء المؤسسين، مشيراً إلى أن الاجتماعات التشاورية تعكس روح الفريق الوطني الواحد في التفكير والتخطيط ومواصلة العمل استكمالاً لقصة نجاح حكومة دولة الإمارات. وأضاف أن قطاع الاتصالات والمعلومات ركيزة أساسية لمختلف القطاعات الحيوية، من خلال تطوير بنية تحتية رقمية تسهم في تعزيز خطط دولة الإمارات بخلق أنماط جديدة من المدن والحياة، تعتمد على إنترنت الأشياء والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.واستعرض المنصوري إنجازات حكومة دولة الإمارات خلال السنوات الماضية، كونها إحدى أوائل دول العالم في تبني تقنيات الجيل الرابع، التي تعتمد على توفير بنية تحتية متطورة تقوم على الألياف البصرية الشاملة، وريادتها في إطلاق استراتيجية وطنية واضحة المعالم، تهدف إلى تعزيز جاهزيتها تطبيق الجيل الخامس في مختلف مناطق الدولة بحلول العام 2025، ما ينعكس إيجاباً على القطاعات الحيوية مثل الصحة والنقل والصناعة وغيرها. وأشاد بجهود الفرق الوطنية، التي عملت بروح الفريق الواحد ضمن الاجتماعات التشاورية، بهدف وضع الأفكار والتوصيات وتشكيل الرؤى المستقبلية لرسم ملامح الخطة التنموية الشاملة لدولة الإمارات، وتحقيق تطلعات القيادة، متمنياً لهم التوفيق في مهمتهم الوطنية لبدء صفحة جديدة في خمسين أخرى تكون أكثر إشراقاً.

صلاح بن بطي: منهجية حكومية تشاركية

قال صلاح بن بطي المهيري نائب رئيس مجلس الشارقة للتخطيط العمراني: على هدى المنهجية التي وضعها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، ووفقاً لتوجيهات المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، شكّلت حكومة الشارقة فريق عمل لمسار البنية التحتية والاستدامة البيئية، يضم 11 دائرة وهيئة محلية لإعداد مرئيات الإمارة في ما يتعلق بموضوعات: المدن، والإسكان، والأمن الغذائي، والبيئة، والبنية التحتية الرقمية. وأضاف: بالتعاون الفعّال مع الدوائر والهيئات المعنية، تم إنجاز العمل وفق منهجية تشاركية بين الجهات المحلية والاتحادية، وتضمنت المرئيات عروضاً تقديمية شملت رؤية الإمارات 2021 ومئويتها 2071، التي تؤكد مساهمة الشارقة لمواصلة مسيرة بناء الدولة، وأشارت الأوراق المقدمة إلى المتغيرات الهائلة والعالمية، التي ستؤثر على التخطيط بعيد المدى لمدن الدولة، والمترتبة عن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، والتحول نحو الاقتصاد الذكي والرقمي، والمدن والتوسع الحضري، والتغير المناخي، وتسييرها لتصبح الدولة الأفضل عالمياً. وأشار إلى أن أوراق العمل غطت محاور أخرى ذات أبعاد استراتيجية تدعم أهداف وغايات الدولة، كمحور الأمن الغذائي والاستدامة، والتحول الرقمي، فضلاً عن تعزيز جودة الحياة في مدن الدولة في مجالات جودة السكن، والرعاية الصحية، والتعليم، والمشاركة المجتمعية والمواصلات الذكية.

عبدالرحمن النعيمي: تنسيق العلاقات

أكد عبد الرحمن محمد النعيمي مدير عام دائرة البلدية والتخطيط في عجمان أن الدائرة عملت على مواءمة جميع مبادراتها ومشاريعها البناءة مع خطة الاستعداد للخمسين، وسعت لتنسيق العلاقات المتبادلة مع كل الجهات والمؤسسات والدوائر الحكومية الاتحادية والقطاع الخاص، مضيفاً أن الدائرة أعدت وبتوجيهات مباشرة من الشيخ راشد بن حميد النعيمي رئيس الدائرة، خطة واضحة ومفصلة للوصول للأهداف المنشودة، مستعرضاً مسار البنية التحتية والاستدامة البيئية، والذي يوضح طرق تطوير المدن والارتقاء بها وكيفية مشاركة الجهات في المشاريع الرائدة. وأوضح أن فرق العمل استندت إلى نقاط قوة في بلورة المسار، والتي تتضمن وضوح الرؤية والتوجه الاستراتيجي من خلال المخطط الحضري الشامل 2040 وربط مشاريع البنية التحتية بما يتناسب مع المخطط ووجود دليل سياسات تطوير الأحياء والمباني الذكية بالمدن، إضافة إلى تعزيز الأنسنة والانتماء للمكان، مبيناً أن الدائرة حققت الجاهزية الحضرية من خلال إعداد المخطط الشامل ومواصلة تحديثه كل 3 سنوات لمواكبة المتغيرات العالمية وتلبية تطلعات أفراد المجتمع، كما أن دائرة البلدية والتخطيط أعد مخططات عامة واشتراطات تخطيطية للأحياء في المدن وحددت الاحتياجات من المرافق المجتمعية.

وأضاف عبدالرحمن النعيمي أن الدائرة اطلعت خلال إعدادها للخطة على أفضل الممارسات المتبعة في الجهات الحكومية في مختلف إمارات الدولة، إضافة إلى أفضل الممارسات العالمية والاشتراطات التخطيطية المطبقة في مختلف دول العالم، مشيراً إلى أنه سيتم تطوير المرافق المجتمعية غير المستغلة في المناطق السكنية بما يسهم في تعزيز السعادة وجودة الحياة، إضافة إلى تشجيع السياحة وزيادة الجاذبية للمدن للارتقاء بالإمارة في كل المجالات وتعزيز الكثافة السكانية المتوازنة

عهود شهيل: رحلة تنموية شاملة

قالت عهود شهيل المدير العام لدائرة عجمان الرقمية، إن خطة الاستعداد للخمسين هي رحلة تنموية شاملة تتشارك فيها كل الجهات والمؤسسات الحكومية، وفقاً لرؤية القيادة الرشيدة، من خلال تطوير وإطلاق المشاريع الاستراتيجية والخطط المتميزة، التي ترسم المسار المستقبلي للأجيال القادمة. وأضافت: «نسعى من خلال هذه الخطة إلى استشراف مستقبل الخدمات الرقمية، وبناء نماذج ملهمة للأجيال القادمة، إضافة إلى استثمار الموارد والإمكانات المتاحة، وإشراك كافة فئات المجتمع في تحسين جودة الخدمات الرقمية»، مشيرة إلى أن الخمسين عاماً المقبلة ستكون مختلفة بمكوناتها وأهدافها وتطلعاتها، فالهدف ليس تطوير خدمات فحسب، بل بناء منظومة عمل حكومية متكاملة ومتطورة، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي. وأكدت عهود شهيل أن حكومة عجمان تسعى إلى تحقيق رؤية قيادة دولة الإمارات من خلال التحول من نقل التجارب الدولية إلى تصدير التجارب الإماراتية، ومشاركتها مع مختلف الشركاء في حكومات العالم.

وأشارت إلى أن حكومة عجمان حققت إنجازات نوعيّة في مجال التحول الرقمي، بما يلبي متطلبات خطة الاستعداد للخمسين، وما يوائم رؤية عجمان الرقمية الهادفة لتقديم خدمات رقمية ذات جودة وكفاءة عالية، موضحة أن نسبة التحول الرقمي بلغت وفقاً لمؤشر النصف الأول من هذا العام 91% كما بلغت نسبة تبني الخدمات الرقمية 81%.

وقالت المدير العام لدائرة عجمان الرقمية: «في خطة الخمسين عاماً المقبلة لدولة الإمارات نراهن على نجاح رؤية قيادتنا الرشيدة، ونراهن على كفاءات موظفينا وخبراتهم ومهاراتهم، واثقون بأن الأجيال القادمة تنتظر عطاءنا، ووطننا يستحق منا الكثير».

محمد الأفخم: 100 اجتماع تنسيقي لدعم الخمسين بالفجيرة

أكد محمد سيف الأفخم المدير العام لبلدية الفجيرة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية نجاح الاجتماعات التشاورية، التي تأتي في إطار انطلاق أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها للاستعداد لرحلة تنموية رائدة للسنوات الخمسين المقبلة، والتي تندرج ضمنها خطّة إمارة الفجيرة، التي وجه بها صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، وبتوجيهات سمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي ولي عهد الفجيرة، للاستعداد لمسيرة الخمسين عاماً المقبلة. وشارك في رسم الخطة التنموية في مسار البنية التحتية والاستدامة البيئية لإمارة الفجيرة 7 جهات محلية عقدت أكثر من 100 اجتماع تنسيقي وفني، و34 ورشة عمل لإعداد الدراسات والتقارير الداعمة.

وأشار الأفخم إلى أن فريق مسار البنية التحتية والاستدامة البيئية، ناقش أهم محاور المرحلة المقبلة وسبل الحفاظ على بيئة إمارة الفجيرة، وتطوير منظومة الإسكان، والبُنية التحتية الرقمية، إضافة إلى محور الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد وتطوير المدن، مؤكداً الحرص على تحقيق هدف لجنة الاستعداد للخمسين برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، بإشراك جميع أفراد المجتمع في تصميم الخمسين عاماً المقبلة لدولة الإمارات.

وقال الأفخم: كانت الاجتماعات التشاورية فرصة لتعزيز التكامل واجتماع العقول ووضع أسس الانطلاق لمرحلة نوعية في مسيرة النهضة لدولة الإمارات.

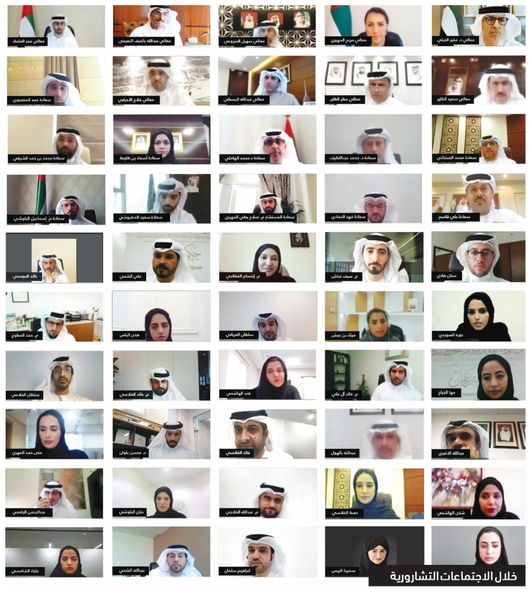
خلال الاجتماعات التشاورية

خطط مستقبلية في 5 قطاعات محورية

دبي-البيان

ركز الاجتماع التشاوري على 5 قطاعات رئيسية، شملت البنية التحتية، والإسكان، والأمن الغذائي والمائي، والبيئة، والبنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، وهدف لتشكيل مقترحات وتوصيات رئيسية لمبادرات تطويرية ترتقي بالعمل الحكومي، والمجتمع، والاقتصاد خلال المرحلة المقبلة من مسيرة التنمية. ونتج عن هذه الاجتماعات 45 مجالاً تفصيلياً ستتم مناقشتها مع أفراد المجتمع من خلال أدوات التفاعل المجتمعي وذلك للمشاركة في تصميم الخمسين عاماً القادمة.

وأكد المشاركون أهمية تصور مستقبلي جديد للمدن والنقل والتوسع الحضري، والتحول إلى المدن الذكية القادرة على استيعاب الزيادة الكبيرة في أعداد السكان، إضافة إلى تطوير تقنيات جديدة في البناء والتشييد من خلال إيجاد الحلول المبتكرة للتحديات المختلفة وتحديد الفرص المستقبلية، ووضع سياسات جديدة شاملة تحقق التكامل في عمل الجهات الحكومية، وتوفير البيانات الدقيقة بسرعة وجودة عاليتين. وتطرق الاجتماع إلى التحديات التي تواجه قطاع الإسكان، وضرورة وضع تصاميم مبتكرة تسهم في توفير الأراضي وتلبي التطلعات المستقبلية، والاعتماد على أفضل الممارسات العالمية في تنفيذ المشاريع الإسكانية، وتعزيز الشراكة والتكامل مع المؤسسات الرائدة في القطاع الخاص في توفير مختلف الاحتياجات. وفي مسار الأمن الغذائي بحث المشاركون سبل توحيد السياسات العامة على مستوى الجهات الحكومية، لدعم المنتجات الوطنية وتعزيز موقعها على المستوى العالمي، وتطرقوا إلى آليات وحلول الاستثمار في مشاريع الزراعات الحديثة ودعم منظومة البحث العلمي الزراعي بالشراكة مع القطاع الخاص.

وشدد المشاركون على أهمية توحيد المعايير والسياسات الوطنية البيئية، من خلال تصميم خطط مستقبلية تعزز ريادة الدولة في مواجهة التغييرات المناخية، وأهمية العمل على وضع آلية متطورة لتحليل البيانات الدقيقة من خلال أتمتة الإجراءات الحالية وابتكار أساليب جديدة بالاعتماد على حلول تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في انخفاض الانبعاثات الكربونية ورفع مستوى جودة الهواء وينعكس إيجاباً على حياة الأفراد. وتطرق المشاركون في مسار البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي إلى أهمية تعزيز جاهزية البنية التحتية الرقمية في الدولة لتكون مرجعاً في تطوير وتبني تكنولوجيا المستقبل، والمشاركة الفاعلة في الثورة الصناعية الرابعة، ورفع جودة خدمات الإنترنت بما يسهم في خفض تكاليفها، وجذب الاستثمارات والابتكارات في مجالات المستقبل بما فيها الذكاء الاصطناعي وخدمات الحوسبة السحابية، بما يدعم منظومة التحول الرقمي، ويسهم في توفير خدمات حكومية ذكية، وتطوير تطبيقات «التعلم عن بُعد» و«العمل عن بُعد».